

## قرار وزاري رقم 573 لعام 2004

بناء على أحكام قانون الإدارة المحلية الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم 15 لعام 1971 المعدل ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم /2297/ لعام 1971 المعدلة

والمرسوم التنظيمي رقم /2680/ لعام 1977

ومحضر اللجنة رقم 123/64/د تاريخ 15/9/2004 المنصوص عنها في المادة /3/ من المرسوم التنظيمي /2680/ لعام 1977

يقرر مايلي:

مادة 1- إخضاع المجابل الإسفلتية لأحكام المرسوم التنظيمي رقم 2680 لعام 1977 وتصنف في عداد صناعات الصنف الأول تحت رقم /87/ في الجدول الملحق بالمرسوم .

مادة 2- إخضاعها لأحكام القرار رقم /824/ لعام 1966 المتضمن الشروط الواجب توافرها في الصناعات الخاضعة لأحكام المرسوم التنظيمي رقم 2680 لعام 1977 بالإضافة إلى الشروط التالية:

1- أن تبعد مسافة /2/ كم عن التجمعات السكنية والمنشآت العامة ومنشآت

المعايير الوطنية لجودة الهواء معتمد بتاريخ 13/5/2002

2- الضجيج ( الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة التعرض الآمن له ) معتمد بتاريخ 13/10/2002

3- ربط عمل المحمص بشكل أوتوماتيكي مع عمل الفلاتر المعتمدة في المجبل ( قماشية - مائية - كهربائية....)

4- موافاة مديرية البيئة في المحافظة بالمواصفات الفنية للمجبل بحيث تشمل:

• عمر المجبل

• المخطط التكنولوجي لآلات المجبل

• نوعية الوقود المستخدم

5- ترحيل المخلفات الناتجة عن العملية الإنتاجية للمجبل إلى المكان الذي تخصصه البلدية.

6- يجب أن يتألف خط الإنتاج من الآلات التالية:

أ- مستودعات تخزين للإسفلت المائع وتجهيزات تسخين ( مستودع )

ب- أقسام تخزين للحصويات الباردة بتدرجاتها المختلفة ( سيلوات )

ج- محمص حراري للحصويات وإعدادها للمزج ( محمص )

د- غربال للتدرجات الداخلة بخلطة المجبول ( غربال )

هـ- موازيين تراكمية لتحديد نسب المواد الحصوية الداخلة بخلطة المجبول بما فيها مادة الفلر



( البودرة ) وميزان حجمي للإسفلت المائع ( ميزان )

و- غرفة المزج والخلط يتم مزج المواد المختلفة بنسبها المعتمدة

7- تحدد الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من منح مخصصات للمنشآت المرخصة على مسؤولية لجنة مشكلة من مديرية القطاع الصناعي الخاص والحرفي.

8- ترخص هذه الصناعة حصراً ضمن نشاط الترخيص الصناعي وضمن شروطها بموجب كتابها رقم /2745/ ص تاريخ 2/4/3 تاريخ  
27/4/2004

9- يطوى قرارنا رقم 1755/ن تاريخ 29/6/1989

مادة 3- يتوجب على أصحاب المجابيل الإسفلتية القائمة قبل نفاذ هذه القرار تسوية أوضاعها وفق أحكامه خلال مدة ( سنة )  
من تاريخ نفاذه

مادة 4- ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه.